العددان: الأوّل والثّاني
السّنة الأُولى ـ المجلد الأول

مُحرَّم ورجب ١٤٣٩هـ
أكتوبر ٢٠١٧ ـ مارس ٢٠١٨م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تُعنى بمخطوطات السُّنّة النبويّة
وعُلومها وما يتّصل بها من دراسات

وقف السُّنّة والتراث النبوي

ٱلعَدَدَان: الأوَّل والثَّاني
السَّنَة الأُولى - المجلد الأول

مُحَرَّم ورجب ١٤٣٩هـ
أكتوبر ٢٠١٧م - مارس ٢٠١٨م

مَجَلَّةُ ٱلتُّرَاثِ ٱلنَّبَوِيّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّة، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة وَعُلُومِهَا وَمَا يَتَّصِلُ بِهِمَا مِنْ دِرَاسَات

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد شوقي بنبين (المغرب)

أ.د. بشَّار عواد معروف (العراق)

أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)

أ.د. عمر بن عبد الله المقبل (السعودية)

أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

رئيس التحرير

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف

مدير التحرير

د. أشرف عبد المقصود

مساعد مدير التحرير

د. نور الدِّين الحميدي

التدقيق اللغوي

أ. محمد المعصراني

وَقْفُ ٱلسُّنَّةِ وَٱلتُّرَاثِ ٱلنَّبَوِيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة نقدية في تحقيق د. محمد الطبراني لـ «كتاب فيه:
علَل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضِّعَاف
مِمَّا اجتمعَ عليه العلماءُ من أهل البصرة»

محمود النحال

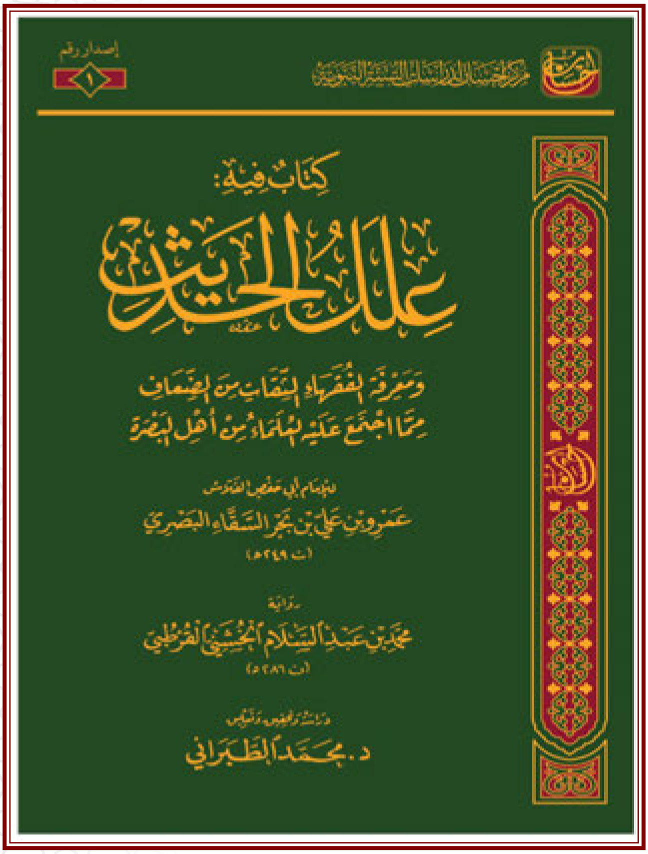

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ وحده، وبعدُ:

«فإن اللهَ تعالى ذِكْرُهُ أَنْعَمَ على هذه الأُمةِ باصْطفَائه لِصُحْبَةِ نبيِّهِ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله؛ أخيارَ خَلْقِه في عَصْرهِ، وهُمُ الصَّحابةُ النُّجَباءُ، البَرَرةُ الأتقياءُ، لَزِمُوه فِي الشِّدةِ والرَّخاءِ، حتَّى حفِظُوا عنهُ ما شَرَعَ لأُمتهِ بأمر اللهِ تَعالى ذِكْرُه ثُمَّ نقلُوهُ إلى أَتْباعهِمْ، ثُمَّ كذلكَ عصرًا بعد عصرٍ وإلى عَصْرنا هذا، وهُو هَذِه الأسانِيدُ المَنْقُولةُ إلينَا بنقلِ العَدْلِ عن العَدْلِ، وهي كَرَامةٌ من الله لهَذِه الأُمَّةِ خَصَّهُم بها دون سَائِرِ الأُمَمِ، ثم قَيَّض اللهُ لكل عَصْر جماعةً من عُلماءِ الدِّين، وأئمَّةِ المُسْلمين، يُزَكُّون رُواة الأَخْبارِ ونَقَلَة الآثَارِ؛ ليَذُبُّوا به الكَذِبَ عن وَحْي الملكِ الجبَّارِ»[١].

فمن هؤُلاءِ الأئمةِ: الحافظ الإمام المجوِّد الناقد أبو حفص عَمرو بن علي الفَلَّاس البصري (ت٢٤٩هـ) شيخ الأئمة السِّتة، ومصنف «المُسنَد»، و«العِلَل»، و«التَّاريخ»، و«التَّفسير».

وإنَّ مما أثلج صدري حقًّا الوقوفَ على المطبوع من «كِتابٌ فِيهِ: عِلَل الحديثِ ومعرفة الفقهاءِ الثقات من الضِّعافِ مِمَّا اجتمعَ عليه العلماءُ من أهل البصرة»، دراسة وتحقيق وتعليق د. محمَّد الطبراني، النَّاشر: مركز إحسان لدراسات السُّنة النَّبوية، المملكة العربية السَّعُودية- المدينة المنورة- جدة. الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م).

وبتوفيق وفضل من الله تعالى ذِكْرُهُ عثر سعادة الدكتور الطبراني على نسخة خَزَائِنِيَّة تامَّة من أولها إلى آخرها ضمن مجموع رقمُه (٦٨٤)، تحتفظ به خِزانة الأمير المُرَابِطيِّ علي بن يوسف بن تاشفين (ت٥٣٧هـ) بمرَّاكش.

(١) «المستدرك على الصَّحيحين» للحاكم (١/ ٢١٣).

والكتاب يقع في إحدى وعشرين ورقة (١٤١-١٥٦)، ومقياسه: (٣, ٢٢/ ٥, ١٧) سم، وفي كل صفحة (٢١) سطرًا، وقد أَضَرَّ به السُّوس، وبه تعقيبةٌ فقدتْ قيمتَها بتسلُّط الأَرَضَةِ على موقعها، مما أذهب النفعَ بها في الغالب، وقد سَلِمَ آخرُ المجموعِ من أَكْل الأَرَضَة فسَلِمَت التعقيبة، واستبانت في بعض الصفحات.

والنُّسخة مروية هكذا: «حدثنا الأسعد -لعله على حد اجتهاد المحقِّق: ابنُ عبدالوارث بن يونس بن محمَّد القَيْسِي القرطبي[١]- قال: نا قاسمُ بنُ أصبغ، قال: نا محمَّدُ بنُ عبدالسلام الْخُشَنِي، قال: نا أبو حفص عمرو بنُ علي بن بَحْر بن كَنِيز السَّقَّاء».

قلتُ: والنُّسخة مقابَلة ومُصحَّحة على الأصل المنقول منه، كما يظهر ذلك بالاستدراكات على طُرَر الأصل، وبالدوائر المنقوطة في أثناء الأسطر، والمصطلحُ عليه عند المحدِّثين في فن النَّسخ أنَّ الناسخ يضع دائرة مُفَرَّغَة هكذا [O]، فإذا قُوبِلَ المنسوخ بأصله وُضِعَ في وسط الدائرة نقطة أو شرطة، فيُسْتَدَلُّ بوجودها على أن النُّسخة قُوبِلَت بأصلها.

وهي من تحبيس مولانا الأمير الأسعد مولانا عبدِالله ابنِ مولانا المرحوم بكرم الله سبحانه مولانا محمَّدِ الشَّيخِ الشريف الحسنيِّ على خزانة الجامع الكبير الجديد المنسوب لمولانا -أَيَّده الله- بحضرة مرَّاكش ليُنْتَفَع به بالنظر وغيره، بحيث لا يخرج من الجامع المذكور، ولا يُنْقَل إلى غيره، حَبْسًا مؤبَّدًا، ووقفًا مُخَلَّدًا، لا يُبَدَّل ولا يُغَيَّر عن حاله ... وذلك في أوائل شهر ربيع النبوي عام ثمانية وسبعين وتسع مئة، وشهد على ذلك محمَّد بن عبدالرحمن لَطَفَ الله به.

---

(١) مقدمة تحقيق «كتاب فيه علل الحديث» (ص٩٣).

وقد تجلَّت فيه عدَّةُ مميزات، منها:

١- أنه من الكتب المهمة في علم عِلَل الحديث، وذلك لمكانة (مؤلِّفه) وتقدُّمِه في هذا العلم، فهو معاصِرٌ لكبار النُّقَّاد والأئمة من أعيان القرن الذهبي للتأليف في الحديث الشَّريف، ومن جهة أخرى فقد احتوى هذا الكتابُ على كثير من الأحكام على عِلَل الحديث ورُوَاته لم يُورِدْها أحدٌ، مع ما لها في الحُكْم على الحديث وبعض الرواة من أهمية كبيرة.

٢- حَفَلَ الكتابُ بِنَقْلِ أحكام شَيْخَي البصرة الأَكْبَرَيْنِ إمام النُّقَّاد، وسيِّد الْحُفَّاظ أَبَوَيْ سعيد عبدالرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ)، وأميرِ المؤمنين في الحديث يحيى بن سعيد القَطَّان (ت١٩٨هـ)، ويُعَدُّ الكتاب أقدم مُدَوَّنَة تصل إلينا لهاتِه الأحكام.

٣- احتوى هذا الكتاب على جوانب تتعلَّق بالرُّوَاة، وطبقاتهم، ومراتبهم من حيث التوثيقُ والتضعيف.

٤- احتفاء أصحاب الكتب المؤلَّفة في التراجِم بالنقل عن هذا الكتاب، كأبي عبدالله البخاري (ت٢٥٦هـ) في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم الرَّازي (ت٣٢٧هـ) في «الجرح والتعديل»، وأبي جعفر العُقَيْلِيِّ (ت٣٢٢هـ) في «كتاب الضُّعَفَاء»، وأبي حاتم البُسْتِيِّ (ت٣٥٤هـ) في «كتاب المجروحين»، وأبي أحمد بن عَدِيٍّ (ت٣٦٥هـ) في «الكامل في ضُعَفَاء الرجال»، وأبي أحمد الحاكم (ت٣٧٨هـ) في «الأسامي والكُنَى»، والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في «تاريخ بغداد»، وشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) في «ميزان الاعتدال»، والعلاء مُغْلَطَاي (ت٧٦٢هـ) في «إكمال تهذيب الكمال»، فالكلُّ فيه وَرَدَ، ومنه شَرِب.

٥- ولِكَوْنِ أخبار الكتاب أصيلة، والكثير منها عوَّل عليه أصحابُ كتب التراجِم فقد أسهم عَرْضُ نصوصِ الكتابِ على نُقُولات كتب التَّراجِم في الكشف عما اعترى

العديدَ من نُقُول هذه الكتب من التصحيف والتحريف وانتقال النظر[١].

ويتلخَّصُ جهدُ المحقِّق فيما يلي:

١- معارضة نصوص الكتاب على نقول العُقَيْلِي في «كتاب الضعفاء» نسخة الجزائر. قلتُ: وهذه النُّسخة محفوظة بالزاوية العثمانية بمدينة طَوْلَقَة، التابعة لولاية بِسْكَرَة من صحراء الجزائر، وهي بخط وسماع إبراهيم بن جعفر بن هارون الشَّاشِيِّ، كَتَبَهَا بين سنتي إحدى وثمانين واثنتين وثمانين وثلاث مئة، وقُرِئَت على راويها الحافظ ابن الدَّخِيل الصَّيْدَلَانِيِّ سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة، وكانت في ملك أبي الفضل المحب ابن الشحنة (ت٨٩٠هـ)، وقد وقف عليها الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) بحلب لَمَّا قَدِمَهَا سنة (٨٣٦هـ)، ووصَفَهَا بكونها عتيقة جدًّا[٢]، وعلّق بخطِّه في خاتمة الجزء الأول من النسخة (ق١٤٢ب): «مرَّ عليه من أوله إلى هنا منتخبًا أحمد بن علي بن محمَّد بن حجر الشافعي بمدينة حلب [...][٣] في ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثمان مئة».

٢- تصحيح النَّص ومقابلته بما نُقل عنه مع التنبيه على كثير من أخطاء الناسخ.

٣- تخريج متابعات أحاديث الكتاب، وتعريف أعلامه.

٤- المقارنة بين أقوال المصنِّف النقدية، وما يقابلها عند أعلام المرحلة، خاصة كتب التواريخ والسؤالات والجرح والتعديل، وغير ذلك.

٥- الفصل بين حواشي تصحيح النَّص، وحواشي التعليق عليه، وتخصيص كلٍّ منهما بنمط من الترقيم مبايِن للآخر.

---

(١) للوقوف على بعض هذه الأمثلة راجع مقدمة تحقيق الكتاب (ص٧٩).

(٢) نقلاً عن طُرَّة بخط ابن حجر بحاشية «ميزان الاعتدال» للذهبي. .

(٣) ما بين المعقوفين كلمة تشبه: «حرست».

النَّقد العلمي للتَّحقيق

عندما اقتنيتُ هذا التَّحقيق الجيد نظرت فيه نظرة نقدية، وقد أعجبني حقًّا ما فيه من عمل المحقِّق؛ من استقصاء للمراجع، وتحقيقٍ وتحليل، وإرجاعِ كلِّ شيء إلى مصدره، حتى لا يَضِلَّ القارئُ، ولا يشكَّ فيما يُنقل له.

وقد وجدتُ في هذه التحقيق هَنَاتٍ ومآخِذَ لا تَغُضُّ من قيمة ما بَذَلَهُ الْمُحَقِّق الفاضل من جهد في التحقيق، والتنقيب على الأحاديث والرواة المذكورين في هذا الكتاب، وأنا أسوق بعضَ ما رأيتُ من المآخِذ؛ ليكون موضع نظر المحقِّق والقارئ.

◉ هل «كتاب عِلَل الحديث» من تصنيف أبي حفص الفَلَّاس أو من روايته؟

لم يتحقَّق لَدَيَّ أن «**كتابٌ فيه: عِلَل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضِّعاف مما اجتمع عليه العلماءُ من أهل البصرة**» من تصنيف أبي حفص عَمرو بن علي الفَلَّاس (ت٢٤٩هـ) أو من روايته، وهل هو «كتاب العلل» للفَلَّاس أو «كتاب العلل» لأمير المؤمنين القَطَّان؟

فعندما أَمْعَنْتُ النَّظر في سائر مادة الكتاب ظهر لي أن سائرها عن أمير المؤمنين في الحديث يحيى بن سعيد القَطَّان، وبعضها عن إمام النُّقَّاد، وسيِّد الحفاظ عبدالرحمن بن مهدي، والنادر منها عن غيرهما.

وأصبح الشكُّ لديَّ في أن ظاهر الكتاب من رواية أبي حفص الفَلَّاس عن القَطَّان شِبْهَ يقين، وذلك عندما وجدتُ المحقِّقَ أورد صورة من النسخة الخَطية المعتمدة في التحقيق (ص٣٣) ووجدت اسم الكتاب قد ورد فيها هكذا: («كتاب فيه عِلَل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضِّعاف مما اجتمع عليه العلماءُ من أهل البصرة»، رواية أبي حفص الفلاس عمرو بن علي بن بحر السَّقَّاء البصري)، ولم يعلِّق المحقِّق على ذلك بشيء!

فدلَّ هذا على كون الكتاب من رواية الفَلَّاس لا من تأليفه! وقد وَقَفْتُ على

عشرات النقول التي عزاها الذهبيُّ ومُغْلَطَايُ وغيرُهما للفَلَّاس لا توجد بـ«كتاب عِلَل الحديث»، والكثير منها من حُرِّ كلام الفَلَّاس.

وجُلُّ الطرق التي أوردها المحقِّقُ من كتب الفهارس والأثبات والبرامج والْمَشْيَخَات والناقلين ليس فيها دِلالة على كون الكتاب من تأليف الفَلَّاس، وجميع الطرق غير مُسَلَّم بها، وقد تكلَّف المحقِّق أيَّمَا تكلُّفٍ لِلَيِّ هذه الطُّرُق لِجَعْلِهَا موافقةً للإسناد الذي ورد في النُّسخة الخَطيَّة المعتمَد عليها، وإسناد النسخة المعتمَدة في التحقيق هُو: «حدثنا الأسعد، قال: نا قاسم بن أَصْبَغ، قال: نا محمَّد بن عبدالسلام الخُشَنِيُّ، قال: نا أبو حفص عمرو بن علي بن بَحْر بن كَنِيز السَّقَّاء».

وقد ذكر المحقِّقُ (ص٦٨-٧٤) جُلَّ ما وقف عليه من أسانيد الكتاب -على حد تعبيره- وقد رجعتُ إلى هذه الأسانيد، فلم أجد فيها دِلالة واحدة على كَوْن الكتاب من تأليف عَمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، بل كثير من الروايات التي أحال عليها بهذه الصفحات لا وجود لها في «كتاب عِلَلُ الحديث»، والكثير منها أحاديث من رواية أصحاب الفَلَّاس عنه؛ كالنَّسائي، ومَكِّيِّ بن محمَّد، والفاكهي.

وأما ما رواه ابنُ أبي حاتم، وابنُ عدي، والعُقَيْلِيُّ، وأبو أحمد الحاكمُ، فالكثير منه موجود بهذا الكتاب، لكنَّ موضعَ الإشكال هل «كتاب عِلَل الحديث» من تأليف الفَلَّاس أو هو «كتاب العلل» لأمير المؤمنين يحيى القَطَّان الذي حمله الخطيبُ وورد به دمشق ضمن جملة من الكتب؟[1].

◉ بعض المآخذ على مقابلة الأصل بالمصادر الثَّانوية.

- عندما لا تتوفر للمحقِّق إلا نسخة واحدة بعد استنفاد الطاقة في التفتيش عن نُسَخ الكتاب، فإنه يعتمدها في النَّسْخ، ويقابلها مع النصوص الْمُقْتَبَسَة عنها في المؤلَّفات اللاحقة.

---

(١) انظر: «جزء فيه تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته» (ص٢٩١).

وهذا ما قام به سعادة الدكتور المحقِّق، لكن عليه بعض المآخِذ، فقد اعتمد على طبعات بعضها سقيم جدًّا، وقد أفردتُ الكلام على العديد منها، وأذكر هنا طبعة محمود زايد من «كتاب المجروحين» لابن حِبَّان، ورغم أنَّه أَعْقَبَ طبعةَ زايد في (مناقل الدراسة والتحقيق) بطبعة الشَّيخ حمدي السَّلفي -وهي أتقنُ بكثير من طبعة محمود زايد- فإنني لم أَرَهُ رجع إليها، رغم أنه في كثير من مواضع التَّحقيق يُنبِّه على أشياء محرَّفة في طبعة زايد وهي على الصواب في طبعة السَّلفي، منها:

(ص١٠٣) علَّق على: ٣- قال: وسمعتُ يحيى بن سعيد ...

في حاشية (ب) «بن سعيد» ساقطة من «الضعفاء» و«الكامل» و«تاريخ بغداد»، وفي «المجروحين»: «يحيى بن مَعِين القَطَّان»، وظاهر أن «مَعِين» تصحيف «سعيد». انتهى.

قلتُ: قوله: «مَعِين» ورد على الصواب -كما استظهر المحقِّق- في طبعة حمدي السَّلفي من «كتاب المجروحين» (٢/ ٣٥).

وأيضًا لا يصحُّ الجزمُ بكون «بن سَعيد» ساقطة من «الضعفاء» و«الكامل» و«تاريخ بغداد»، فالأَوْلَى حَمْلُ ذلك على اختلاف الروايات؛ لأن العُقَيْلِيَّ وابن عدي والخطيب هنا نقلوها بواسطة مشايخهم، والنَّقل من تصنيف الذي وضعه يختلف عن النقل من رواية الآخِذِينَ عنه.

◉ ما وهم المحقِّقُ في نقله صَريحًا:

(ص١٠٩) علَّق المحقِّق على: «١٤- قال: وسمعتُ عُبيدالله القواريريَّ سأل يحيى عن حديث سُفيان، فقال له: ما تُعذِّبُني، هذه كلُّها عند عبدالرحمن بن مهدي».

حاشية رقم (٥): (إحالةُ يحيى القواريريَّ على ابنِ مهدي إقرارٌ من يحيى بتبريزِ عبدالرحمن في حديث سفيان، واختصاصِه بإتقانه للغاية، وهو ما يدلُّ له جوابُ الإمام أحمد عن سؤال الفَسَويِّ: «إذا اختلف وكيعٌ وعبدُالرحمن بقولِ مَن تأخذ؟». قال:

«عبدُالرحمن يُوافَقُ أكثر، وبخاصةٍ في سُفْيان، كان مَعْنِيًّا بحديث سُفْيان». (المعرفة والتاريخ: ٢/ ١٧٠). انتهى.

قلتُ: فيه نظر؛ فيعقوب الفَسَوِيُّ ليس هو السَّائل للإمام أحمد، والسَّائل هو الفضل بن زياد القَطَّان، وهو من المُقَدَّمين عند أبي عبدالله ابن حنبل، وكان الإمام أحمد يعرف قدرَه ويكرمه، وكان الفضل يصلِّي بأبي عبدالله. فيما قاله الخلَّال ونقله الخطيب عنه[1].

والذي أوقع المحقِّق في الوهم أن النَّص ورد في «معرفة البَسَوي»[2] هكذا: «وسألت أبا عبدالله، قلت: إذا اختلف وكيع...». فظن المحقِّقُ أن القائل: «سألت» هو البَسَوي، لكن القائل هو الفضل، فقد أسند البَسَويُّ جملة من سؤالاته لابن حنبل، وهذا السؤال معطوفٌ على ما قبله، وإذا استرجع المحقِّقُ صفحتين من «معرفة البَسَوي»[3] لاستبان له اسمُ السَّائل. والله أعلم.

(ص١٢٢) علَّق المحقِّقُ على: «٢٥- ... ما كان الأجلحُ يَفْصِلُ بين عليِّ بنِ الحُسين، والحسين بنِ عليٍّ».

حاشية رقم (٢): (هو: أجلح بن عبدالله الكِنْدِي ... وقال عنه ابن مَعِين من رواية الدُّورِي (٣/ ٢٦٩؛ ر:١٢٧٦): «ثقة». وقال مرَّة: «ليس به بأس» (٣/ ٤٥٤؛ ر:٢٢٣٢). وقال أيضًا من روايتي الكَوْسَج (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٤٧؛ ر:١٣١٧)، والدَّقَّاق (٤٢؛ ر:٥٢): «صالح». وحكى ابنُ شاهين عنه (تاريخ أسماء الضعفاء: ١١٨؛ ر: ٣٣٣) من رواية الكَوْسَج خلافَ ما تقدَّم، فقال: «ضعيف»؛ وأُراه وَهْمًا منه في النَّقْل). انتهى.

قلتُ: فيه نظر؛ فما نقله ابنُ شاهين من رواية الكَوْسَج، عن ابن مَعِين في: عبدالله

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٠).

(٢) قال الحمويُّ: «بَسَا: بالفتح، ويعرّبونها فيقولون: فَسَا...». «معجم البلدان» مادة (بَسَا).

(٣) انظر: «معرفة البَسَوي» (٢/ ١٦٨).

بن الأجلح، وليس في أجلح بن عبدالله الكِنْدي!

(ص١٢٣) علَّق أيضًا على نفس الراوي قائلًا: (ولم يُسْرِف في جرحه أحدٌ مثْلَما فعل الْجُوزْجَاني -وهو مُتَعَنِّت في الجرح- فإنه قال: «مُفْترٍ». (أحوال الرجال: ٥٩)، ولم يدفع عنه الصِّدقَ أحدٌ من النُّقَّاد، فلعلَّه أن يكون اصطلاحًا من أبي إسحاق السَّعْدي لم ندرك مَغْزَاه، والله أعلم). انتهى.

قلتُ: فيه نظر؛ لأن أبا إسحاق الْجُوزْجَاني قال: «الأجلح مُفْترٍ». ولم يَرِد مُمَيَّزًا عند السَّعْدي، ولعل المحقِّقَ تَبِعَ في تعيينه عبدَالعليم البستوي محقِّقَ «أحوال الرجال»، والله أعلم.

(ص١٩٤) حاشية سفلية رقم (٢) قال المحقِّق: (قال الفسوي: حدثنا أبو يوسف، ثنا بندار...). انتهى.

قلتُ: فيه نظر شديد؛ فأبو يوسف هي كُنْيَة يعقوب بن سفيان الفسوي، وكل إسناد في المطبوع من «معرفة البَسَوي» يبدأ به. والله أعلم.

◉ ما قَوَّل مَنْ نَقل كَلامَه شيئًا لم يَقُلْه.

(ص١٥٩، ١٦٠) حاشية رقم (٢) علَّق المحقِّق عن قوله: «٧٠- ...حدثنا حَرِيزُ، عن أبي خِدَاش، عن رجلٍ من أصحاب النَّبي ﷺ، قال: غزوتُ مع رسول الله ﷺ سبع غَزَوات...».

(نَسَبَ مُغْلَطَاي للرُّشَاطِي قولَه -من كلام طويل-: «عن أبي خِدَاش الشَّرْعَبِيِّ: رجل من أصحاب النبي ﷺ». اهـ المقصود منه. وتَعَقَّبَه -يعني مُغْلَطَاي- بالقول: «قال أبو عُمَر: قوله: «عن أبي خِدَاش: رجل من الصحابة» وهم، وصوابُه: «عن أبي خِدَاش، عن رجل»».

قلت -يعني المحقِّق- راجعتُ مختصر ابن الخرَّاط لأنساب الرُّشَاطِي (نسخة

الأزهرية: ١٨٨ظ)، فألفيتُ الكلام فيه على المهْيع اللّاحِب، فإنَّ فيه: «أبو خِدَاش حِبَّان بن زيد الشَّرْعَبِي، روى عن رجل من أصحاب النبي ﷺ». فهل يكونُ الوهمُ في الأصل، والإصلاحُ من المُخْتَصر عبدالحق؛ لستُ أدري؟. وإن كان يشهد له أن كلام أبي عمر المذكور للتَّوِّ مَزْبُورٌ بِفَصِّه ونَصِّه في حاشيةِ نسخةِ الرُّشَاطِيِّ، ولعلها عيْنُ النسخة التي اعتمدها مُغْلَطَاي، فنقل طُرَّةَ التعقب منها دون أن يتلبَّث في كونها مُتَّجِهَةً أم لا، وأن الأصل يُنَافيها. والظَّاهر أن ابن قَلِيج يفرحُ بالتعقُّبات فتُذْهِبُ حفيظَتَه»). انتهى.

قلتُ: وفيه نظر في ثلاثة مواضع:

الأول: أن كلام أبي عُمر الْمُلْحَق على طُرَّة النُّسخة هو تَتِمَّة لكلام الرُّشَاطِي المنقول عن النَّمَرِي، وهو بنفس خط ناسخ الأصل، وأنَّ ما ورد في «مختصر ابن الخرَّاط» فيه إفساد لأصله؛ «اقتباس الأنوار» للرُّشاطي.

الثَّاني: إنني استظهرتُ بنسخة من «مختصر اقتباس الأنوار للرُّشَاطِي» لأبي الفداء الكِنَاني البِلْبيسِيِّ الأصل القاهري، خريج العلامة مُغْلَطَاي[1]، فوجدت فيها: «... أبو خِدَاش حِبَّان بن زيد، ذكره بعضهم في الصحابة لحديث رواه ابن مُحَيْرِيز[2]، عن أبي خِدَاش الشَّرْعَبِي؛ رجل من أصحاب النبي ﷺ ...

قال أبو عُمر: قوله: (عن أبي خِدَاش رجل من أصحاب النبي ﷺ). وهم،

---

(١) «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٢٨٦).

(٢) قوله: «ابن محيريز» كذا ثبت عند البلبيسي، وكذا في نسخة من «الاستيعاب» (ج٤/ ق٤٥ب) كتبت سنة سبع وثمانين وخمس مئة بثغر الإسكندرية حماه الله تعالى، وعليها تملُّك الحافظ رشيد الدين العطار، والبقاعي إبراهيم، ومحمد بن عبد الله الزركشي، وغيرهم. وكذا في نسخة ثانية (ق١٤٥أ) وقع الفراغ من انتساخها على يدي الفقير إلى رحمة الله تعالى عبدالواحد بن أبي الكرم مسعود بن فيروز بن عبد الله في شهر ربيع الآخر الواقع في شهور سنة أربع وسبعين وخمس مئة من نسخة بخط محمد بن مبارك القلاس رحمه الله كتبها سنة أربع وسبعين وقرأها بقرطبة على الحافظ أبي علي الجياني وقابلها معه بأصله وأصل الفقيه ابن أبي العافية (ت٤٧٩هـ) المقابَل على أصل مؤلِّفه أبي عُمر ابن عبد البر.

وصوابه: عن أبي خِداش، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ...»[١]. انتهى. والنسخة بخط المختصِر أبي الفداء البِلْبِيسِيِّ.

فظهر أن جُلَّ النَّقْلِ من «الأنساب» للرُّشَاطِي، وأنه مُسْتَفَاد من «كتاب الاستيعاب» لابن عبدالبَرِّ (ت٤٦٣هـ)، وقد رجعتُ إلى مُجَلَّدة عتيقة من «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار» لأبي محمَّد الرُّشَاطِي (ت٥٤٢هـ) محفوظة في المكتبة الأحمدية بتونس تحت رقم (١٦٦٥) فوجدتُ أبا محمَّد يَرْوِي «كتاب الاستيعاب في أسماء المذكورين في الروايات والسِّيَر والمصنَّفات من الصَّحابة رضي الله عنهم والتعريف بهم وتلخيص أحوالهم ومنازلهم وعيون أخبارهم على حروف المعجم» عن شيخه رئيس المحدِّثين بقرطبة، بل بالأندلس، الحافظ الحُسين بن محمَّد أبِي علي الغَسَّانِي الْجَيَّاني (ت٤٩٨هـ)، عن أبي عُمر ابن عبدالبر النَّمَرِيِّ (ت٤٦٣هـ).

الثَّالث: أن العلامة مُغْلَطَاي غاية في الأمانة فيما ينقل، وهو القائل: «ولقد رأينا تصنيفًا لبعض العلماء المتأخِّرين من الفقهاء -رضي الله عنه وعنهم أجمعين- إذا ذكر شيئًا منقولًا عَزَاهُ لقائله مترحِّمًا عليه، مبيِّنًا في أي موضع من الكتاب، بل في أي باب، بل في أي ورقة من تجزئة كذا وكذا، كل هذا يُقصد به السَّلامة والإفادة، وجَلْب الرحمة للقائل، والتنويه بِذِكْرِه، والله تعالى أعلم»[٢].

وأن العلامة مُغْلَطَاي صاحب مكتبة لا نظير لها في عصره، وأنه يتميز باقتناء أَنْدَرِ الكتب التي بخطوط العلماء أو عليها خَطُّهُم، ويحدِّد أسماء الخطَّاطِين، ويُنَبِّه على أهمية النُّسخ بعبارات رائقة، بل في كثير من الأحيان لا يكتفي بالاعتماد على نسخة واحدة، وأنَّ عِمَادَه على أصل كتاب الرُّشَاطِي لا على مختصره لابن الخرَّاط.

---

(١) «مختصر اقتباس الأنوار للرُّشاطي» للبلبيسي (ج٢/ ق٣٢٢ب).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٨٥).

- (ص١٩٣) حاشية سفلية رقم (٣)، سطر (٣) نقل: (عُبيدة بن مُعتب: سفيان حديثه لا يَسْوَى شيئًا. (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٤٥) . انتهى.

قلتُ: فيه نظر؛ لأن القائل: «حديثه لا يسوى شيئًا» هو الفَسَوي لا الثَّوري، ويزيد ذلك وضوحًا قولُ البَسَوي: «وكان الثَّوري إذا حَدَّث عنه كَنَاه، قال: أبو عبدالكريم. ولا يكاد سُفيان يَكْنِي رجلًا إلا وفيه ضعف»[١].

◉ ما فَسَّرَهُ بشيءٍ غيرُه أولى منه، ونذكر منه شيئًا نستدلُّ به على ما بعده.

(ص٥٩، ٦٠) ذكر المحقق تحت: (١- كُتب الفَلَّاس موارد سائغةٌ لأعمال البخاري:

ب- اعتزازُ الْجُعْفِي بالأخْذِ عن شيخه: «وهو أمْرٌ لا تُخْطئُه العينُ في تضاعيف الكتب كلِّها، لكنَّ بعضَ المواطِن تُفْصح عنه إفصاحًا، كقول البخاريِّ: «حدثنا أبو عاصم؛ وأفهمني بعْضَه عنه أبو حفص بن عليّ...)[٢].

فقد أقرَّ أنه سمع الحديثَ من أبي عاصم، ولم يتبيَّن بعضَه إلَّا بمساعدة الفَلَّاس، ولولا أنه يعتزُّ بما يأخُذُه عنه لطوى هذا التَّفصيل وسكت عنه...»). انتهى.

قلت: فيه نظر؛ لأن كبار الْحُفَّاظ مَن استفهمهم في حال إملائه، واستعادة بعض الألفاظ، وقال له: كيف قلتَ؟ فقال: «اسْتَفْهِم الَّذي يَلِيك». وهذا هو الَّذي عليه العمل بين أكابر المحدِّثين الذين كان يَعْظُمُ الجمعُ في مجالسهم جدًّا، ويجتمعُ فيها الفِئَامُ من النَّاس، بحيث يبلغ عددهم ألوفًا مُؤَلَّفَة، ويصعد الْمُسْتَمْلُون على الأماكن المرتفعة، ويُبَلِّغُون عن المشايخ ما يُمْلُون، فمن سمع الْمُسْتَمْلِي دون سماع لفظِ الْمُمْلِي جاز له أن يَرْوِيَه عن الْمُمْلِي؛ لأنَّ الْمُسْتَمْلِيَ في حُكْم القارئ على الْمُمْلِي.

وحينئذ فلا يُقال في الأداء لذلك: «سمعتُ فلانًا»، بل الأحوط بيان الواقع، كما

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٤٥، ١٤٦).

(٢) «الأدب المفرد»: ٣٧١؛ ر: ١٠٨١.

فعله البخاريُّ، وابنُ خزيمة، وغيرُهما من الأئمة، ممن كان يقول: (وَثَبَّتَنِي فيه بعضُ أصحابنا)، أو (وأَفْهَمَنِي فلانٌ بعضَه).

ولقصد السَّلامة من إغفال لفظ الْمُمْلِي قال محمَّدُ بنُ عَبدالله بن عمَّار الْمَوْصِلِيُّ: ما كتبتُ قطُّ من فِيِّ الْمُسْتَمْلِي، ولا التفتُّ إليه، ولا أدري أيَّ شيء يقول، إنَّما كنتُ أكتبُ عن فِيِّ المحدِّث[1].

◉ ما وَهِمَ فيه المحقِّقُ تابعًا غيرَه.

۞ **نسب تعليقات إبراهيم بن أحمد ابن شَاقْلا التي على حاشية نسخة آيا صوفيا رقم (٤٩٦) من «كتاب المجروحين» لأبي حاتم بن حِبَّان البستي إلى أبي يحيى زكريا بن يحيى السَّاجِي**، وهذه الطُّرَر بعضُها ذَكَرَهُ ابنُ شَاقْلا، عن الإيادي، عن السَّاجِي، وبعضُها عن السَّاجي دون واسطة، وبعضُها عن ابن شَاقْلا رأسًا، وقد تبع المحقِّقُ في ذلك محققَ «تعليقات الدَّارقطني».

۞ **تسمية «كتاب حديث علي بن الجَعْد الجوهريِّ»، لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ) باسم «مُسند عليِّ بن الجعد»**، وقد تبع في ذلك محقِّقَ طبعة مكتبة الفلاح بالكويت د. عبدالمهدي بن عبدالقادر، وقد طُبِعَ الكتاب طبعةً أخرى أكملَ من هذه الطبعة باسم: «الجعديات، حديث علي بن الجعد الجوهري»، لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ). تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

والعنوان الذي أثبته د. رفعت لا يخلُو من تعقّب، وحَقُّهُ أن يقدِّم: (حديث علي بن الجعد الجوهري) على (الجعديات). والله أعلم.

۞ **تسمية «السُّنن الكَبير» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) باسم: «السُّنن الكُبرى»**، وقد تَبِعَ في ذلك د. محمَّد عبدالقادر عطا، محقِّقَ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، وهي طبعة غير جيدة.

---

(١) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ٣٨٠، ٣٨١).

◉ ما أَغْرَبَ فيه من تسمية العلماء ومصنَّفاتهم.

۞ قد أَكْثَرَ المحقِّقُ من استعمال النوع المسمَّى من التدليس بتدليس التجميل، وقد أَكْثَرَ منه بعضُ المتأخِّرين، والعلامة مُغْلَطَاي يُكْثِر منه ويَلْهَج به في تصانيفه، فتجد المحقِّقَ يقول: «قال ابن قَلِيج[(١)]» ويعني به مُغْلَطَاي. «أبو إسحاق السَّعْدي»[(٢)] ويعني الْجُوزْجَاني صاحب «أحوال الرجال». «القاضي» ويعني به ابن شُبْرُمَة[(٣)].

۞ ولا يخفى أن كثيرًا من الأئمة الحفَّاظ امتحنوا طلبتهم الْمَهَرَة بهذا الأمر، وشُهِدَ لهم بالحفظ لما يسرعون بالجواب عن ذلك، وما أحسن مقال شيخ الإسلام ابن دقيق العيد[(٤)]: «إنَّ في تدليس الشَّيخ الثقة مصلحة، وهي امتحان الأذهان، واستخراج ذلك، وإلقاؤه إلى مَن يُرَاد اختبار حِفْظِه، ومعرفته بالرجال.

ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أرباب الصلاح والقلوب، وهو ما في التدليس من التزيُّن» بكثرة النقل عن العلماء، والإيهام بكثرة المصادر المعتمدة لدى المحقِّق!

◉ ما تَحَرَّف عليه لأنه نَقَلَهُ بوساطة.

(ص١٦٩) حاشية سفلية رقم (٣) سطر (٤): سُئل أبو حاتم فقيل له: أبو قِلَابَة عن مُعَاذٍ أحبُّ إليْكَ، أو قتادةُ عنْ مُعاذ؟. فقال هما ثِقتان. (التعديل والتجريح للباجي: ٢/ ٩١٤؛ ر: ٨٠٠). انتهى.

قلتُ: كذا نقله المحقِّق بوساطة الباجي، والنص على الصواب عند ابن أبي حاتم

---

(١) «علل الحديث» (ص١٦٠)، حاشية سفلية سطر رقم (١) من أسفل.

(٢) «علل الحديث» (ص١٢٣)، حاشية سفلية سطر رقم (٣).

(٣) «علل الحديث» (ص١٥٥)، حاشية سفلية رقم (٥)، السطر (٢).

(٤) «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص٢٩٠).

في «الجرح والتعديل» ٥/ ٨٥. وفيه: «... عن مُعَاذَة ... أو قتادة عن مُعَاذَة...». وكذا ألفيتُه في الأصل الخطي من «التعديل والتجريح» للباجي، نسخة نور عثمانية برقم (٧٦٦) (ق١٠٠ ب)، وعليها اعتمد محقِّقُ المطبوع من كتاب الباجي، لكن تَصَحَّفَ النصُّ عليه. والله أعلم.

◉ **ما وهم فيه من تسمية بعض المصنفات.**

(ص١٢٨) حاشية سفلية رقم (١)، سطر (١): (نقلًا عن إتحاف الْمَهَرة الخِيَرَة).
صوابه: (... إتحاف الخِيَرة الْمَهَرة).

◉ **ما اعتمد عليه من طبعات سقيمة ومبتورة سيَّما ما أفاد منه في عَرْض نصوص الكتاب.**

على المشتغِل بالتحقيق تَوَخِّي الدقة في اختيار أفضل الطبعات المعتمَد عليها في مصادر التحقيق، مع الاستظهار بالأصول الخطية عند الحاجة، وعليه ترقُّب ما يصدر من طبعات جديدة لكتب التراث، فإنه سيجد فيها ما يوضِّح غامضًا، أو يضيف شيئًا، أو يصحِّح تحريفًا فيما طُبِعَ قديمًا، وأن يبادر إلى مراجعة هوامش عمله زيادةً في التأكيد على صحة ما نقله من الطبعات القديمة، ويُعِيد النظر في كافَّة النقول وتوحيد العَزْو على ما طُبِع من طبعات مُتْقَنَة، وهذا ما افتقر إليه عملُ المحقِّق، فمثلًا:

۞ «**كتاب السنن**» لأبي داود السِّجِسْتَانِي (ت٢٥٧هـ): اعتمد على طبعة الأستاذ محمَّد محيي الدين عبدالحميد، وهي طبعةٌ هُجِرَت منذ سنوات ونُسِخَت بطبعاتٍ أَتْقَنَ منها؛ كطبعة دار التأصيل التي اعتمدتْ على أصولٍ غايةٍ في الدقَّة، كالأصل الذي بسماع الملك المحسن أبي العباس أحمد ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي يوسف (ت٥٧٧هـ)، وهو في غاية الإتقان، وليس له نظيرٌ في الدُّنيا.

وأصل آخر بخط البَطَلْيوسِي، ومُطَرَّر بخط الحافظ أبي محمَّد عبدالله بن محمَّد

الأَشِيرِي (ت٥٦١هـ)، ومقابَل بأصل الحافظ أبي علي الْجَيَّانِيِّ المقابَل على أصل أبي عُمر المُنتجيلي (ت٣٥٠هـ)، ومُطَرَّر بتعليقات الْحُفَّاظ الثلاثة ابن حزم والصدفي والمُنتجيلي (ت٣٥٠هـ)، وعليه خط الحافظ أبي الوليد يوسف بن عبدالعزيز ابن الدَّبَّاغ الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، وقُرِئَ عن الحافظ أبي مَرْوان عبدالملك ابن بُونَه بن سَعيد القرشي العَبْدَرِيِّ (ت٥٤٩هـ).

۞ «**كتاب المجروحين**» لأبي حاتم ابن حِبَّان البُسْتِيِّ (ت٣٥٤هـ): اعتمد على الطبعة التي بتحقيق محمود زايد، وحَقُّهُ الاعتماد على الطبعة التي بتحقيق حمدي السَّلفي، والتي أثبتها في (مناقل الدراسة والتحقيق) (ص٣٦٥) دون الاستفادة منها في أي موطن.

۞ «**الكامل في ضعفاء الرجال**» لأبي أحمد بن عَدِيٍّ (ت٣٦٥هـ) اعتمد على الطبعة المهجورة التي بتحقيق د. سُهَيْل زَكَّار، واستدرك عليها العديد من التحريفات التي هي على الصواب في الطبعات الأخرى، وقد ذكر في مناقل الدراسة (ص٣٦٣) اعتمادَه أيضًا على طبعة الرشد، قلتُ: وهي أجود من طبعة د. زَكَّار.

۞ «**الأسامي والكُنَى» لأبي أحمد الحاكم (ت٣٧٨هـ)**: اعتمد على طبعة دار الغرباء الأثرية، وهي طبعة بها نقصٌ كبير، واعتمدتْ على نسخة خطية واحدة وغيرِ جيِّدة، وحَقُّه الاعتمادُ على طبعة الرسالة العالمية، فهي جيِّدة، واعتمدتْ على نسخة دار الكتب المصرية وتغطي نقصًا كبيرًا، وقد ذكر المحقق (ص١٥٩) حاشية سفلية رقم (١) سطر (٤) وجود سقط في طبعة الغرباء جَرَّاءَ انتقال نظر الناسخ. قلتُ: والنصُّ جاء على الصواب في طبعة الرسالة العالمية (٤/ ٢٢٤)، وقد استدرك محققُ الرسالة العالمية السَّقط من نسخة دار الكتب المصرية.

۞ «**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**» لأبي نُعَيْم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ): اعتمد على الطبعة الوحيدة المنشورة في مطبعة السعادة، بالقاهرة، وهي سقيمة جدًّا، وقد

نقل منها نصًّا وقع فيه عِدَّة تحريفات ذكرتُها في: (ما وقع في حواشي النَّصِّ من أخطاء طباعية أو خَلَلٍ).

۞ «**السُّنن الكَبير**» لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ): اعتمد على تحقيق د. محمَّد عبدالقادر عطا، وهو تحقيق دون المستوى، وحَقُّه الاعتمادُ على مطبوعة دار هَجَر، وهي من أفضل ما طُبِعَ حتى الآن، وقد اعتمدتْ طبعةُ هَجَر على نسخة المحدِّث عبدالجليل بن عبدالجبار الأَبْهَرِيِّ (ت٦٤٣هـ) المكتوبة للحافظ تقيِّ الدين أبي عمرو بن الصلاح الدِّمَشْقِيِّ (ت٦٤٣هـ)، وقد قابل ابنُ الصَّلَاح هذه النسخةَ على الأصل الجديد المقابَل للحافظ أبي القاسم ابن عساكر، وفيه روايتُه للكتاب كُلِّه عن أبي القاسم زاهر بن طاهر الشَّحَّامِيِّ، عن مُصنِّفه، ورواية ولده أبي محمَّد القاسم، عن زاهر وأبي المعالي محمَّد بن إسماعيل الفارسي إجازةً عن المصنِّف، وهو أصلٌ مُعْتَمَدٌ، وعلامة ما كان منه في هذه النسخة (ص).

والثاني أصل أبي المواهب الحسن بن هبةالله بن صَصْرَى الموقوف بجامع دمشق، وفيه سماعُه على الحافظ أبي القاسم، وذكر معارضته إياه لا أدري بأصل الحافظ أو بأصل أصله، وعلامة ما كان منه في هذه النسخة (خ، ر).

وقُرِئَت على الحافظ ابن الصَّلَاح بدار الحديث الأشرفية بدمشق في أكثر من سبع مئة وخمسة وخمسين مجلسًا، وأتقن تصحيحَه حتى صار أصلًا عزيزَ النظير.

۞ «**معرفة السُّنن والآثار**»، لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ): اعتمد على الطبعة التي بتحقيق د. قَلْعَجِي، وحَقُّه الاعتمادُ على النسخة التي بتحقيق سيد كِسْرَوِي حسن، فهي أتقنُ منها في الأعم الأغلب.

ووقع عنده في (ص٧٠) سطر (١٢): (أ- أخبرنا أبو سعيد الْمَالِينِيُّ... حدثنا عمرو بن علي)[١]. وصوابه: أبو سَعد الماليني... حدثنا عمرو بن علي. قلتُ: والذي

(١) «معرفة السنن والآثار»: ١٠/ ٢٠٢؛ ر: ٢٨٤٧.

أَوْقَعَهُ في ذلك هو اعتمادُه على طبعة د. قَلْعَجِي من «معرفة السنن والآثار»، وجاءت كنيةُ الماليني في طبعة كِسْرَوِي على الصواب (٤/ ٥٣٢)، رقم (٣٧٥٤).

۞ «**التَّدوين في أخبار قزوين**» لأبي القاسم عبدالكريم بن محمَّد الرافعي (ت٦٢٣هـ): اعتمد على الطبعة التي بتحقيق عزيزالله العُطَارِدِيّ، وهي آية في السقم، وحَقُّه الاستظهار بأصل خطي، ووقع عنده في (ص١٩٤) حاشية رقم (١) نقلًا عن «التَّدوين في أخبار قزوين»: عن محمَّد بن عبدالله الشَّعْبي. صوابه: ...الشُّعَيْثِيّ.

۞ ما أخطأ في عَزْوِه لأنَّ عِمَادَهُ على البرنامج الحاسوبي (المكتبة الشاملة).

(ص١٣٣) حاشية سفلية، سطر رقم (١١) من أسفل: - ومحمَّد بن يوسف الفِرْيَابِيّ عند الطبراني في معجمه الكبير (٩/ ٢١٩؛ ر: ٩٠٦٢). انتهى.

قلتُ: صوابه: في «معجمه الكبير» (٩/ ٢٨٤؛ ر: ٩٠٦٢). والذي أوقع المحقِّق في الإحالة الخاطئة هو اعتمادُه على النسخة الحاسوبية التي ببرنامج الشاملة، وقد نبهتُ في غير ما مقال على ترحيلِ العَزْوِ الحاصل في بعض الكتب بالمكتبة الشاملة سيما «المعجم الكبير» للطبراني.

۞ ما أخطأ فيه من أسماء الكتب؛ لأنه ينسخ اسم الكتاب من البطاقات الْمُعَدَّة بالشاملة.

(ص٣٦٥) مناقِل الدراسة والتحقيق سطر (٦) من أسفل: الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات. صوابه: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات.

۞ ما وقع في حواشي النَّص من أخطاء طباعية أو خَلَل.

(ص١١٢) حاشية (ط) «به» ليست في تاريخ الاسلام. صوابه: ... تاريخ الإسلام.

(ص١١٦) ... وفطر بن خليفة. أدرج حاشية (ج) عند قوله: «خليفة»، وحَقُّهَا أن تُدْرَج بعد قوله: «وفطر».

(ص١٢٠) حاشية سفلية رقم (٢) عَدَا تشيُّعه فإنه لم يات أحد في فطر بجرحة بيِّنةٍ. صوابه: ... لم يأت...

(ص١٢٤) حاشية سفلية رقم (٢) سطر (٥): أخبرنا الأجلح، عن حبيب. صوابه: أخبرنا الأجلح، عن حبيب بن أبي ثابت. كما في أصل نَقْل المحققِ من «السنن» لسعيد بن منصور (١/ ٢٩٢).

(ص١٢٨) حاشية سفلية، سطر (١١): ورواية سيَّار -على ضعفها- من فوائد الكتاب... صوابه: ورواية ابن سيَّار -على ضعفها- ...

(ص١٤١) حاشية (د): وعبارة «قلت ليحيى...». صوابه: وعبارة: «وقلت ليحيى...»؛ لأن النقل حكاية عن رواية الأصل المحقَّقِ، وأعلاه: «وقلت ليحيى...».

(ص١٥٢) حاشية رقم (١) السطور (٨-١٢): عن أحد رجلين لا أدري أيهما (كذا). قال: ... عن [ابن] أبي ليلى، عن مجاهد ...: أَطِيلِي الركود. قلتُ -يعني المحققَ-: وفي المطبوعة تصحيف اسم المؤلف «عمرو بن علي»، إلى «عمر بن علي»، و«الركود» -بالدال- إلى «الركوع». وسقوط «ابن» قبل «أبي ليلى» .... انتهى.

قلتُ: استظهرتُ بنسخة من «حلية أبي نعيم» (ج٢/ ق٥٣ب) غاية في الصحة بخط أبي بكر بن يوسف الْحَرَّانِي، وقُرِئَت على الإمام الحافظ محدِّث الشام ومسندها شمس الدين يوسف بن خليل أبي الحجاج الدمشقي (ت٦٤٨هـ) فوجدت النص فيها هكذا: «سمعت أبا حفص عمرو بن علي ... عن رجلين لا أدري أيهما أشدّ ... عن ابن أبي ليلى ...: أطيلي الركود». وقد كتب فوقها بخط مغاير: «الركوع».

(ص١٥٣) حاشية سفلية رقم (٢): ما اثبتنا. صوابه: ما أثبتنا.

(ص١٧٧) حاشية سفلية رقم (٢) سطر (٤): وقال الغَلَابِيُّ عنه -أخرى-: «لم يكن بذاك ولا قريب». انتهى.

قلتُ: سقط على المحقق عَزْوُ النصِّ لمصدر النقل وهو «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (٢/ ١٥٦).

(ص١٧٩) حاشية سفلية رقم (٣) سطر (٧): ابن سعد في الطبقات الكبرى.

صوابه: ... الطبقات الكبير.

(ص١٨٦) حاشية سفلية سطر رقم (٥): «ولم يسمع من أنس شيئًا»؛ قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٨٠؛ ر: ١٧٣٢). انتهى.

قلتُ: أخطأ المحقق في العزو، والصواب «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٥٢).

(ص٣١٠) حاشية سفلية (ب) سطر (١) من أسفل: لأبي الوليد بن الفخرضي.

صوابه: ... بن الفرضي.

◉ ما وقع في مناقل الدِّراسة والتحقيق من أخطاء.

(ص٣٤٣) سطر (١٠): - أسامي شيوخ البخاري، للصغاني (٦٥٠هـ). صوابه: ... (ت٦٥٠هـ). جريًا على عادة المحقق.

(ص٣٤٤) سطر (١٦): الحسن بن خلَّاد الرامهرمزي. صوابه: الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي.

(ص٣٤٧) سطر (١٢) من أسفل: مغلطاي بن قَلِيج البكري. صوابه: ... البكجري.

(ص٣٤٨) سطر (١٢) من أعلى: مغلطاي بن قَلِيج البكري. صوابه: ... البكجري.

(ص٣٥٩) سطر (١٤) من أسفل: لهبةالله أبي القاسم بن الحسن بن منصور.

الجادة: لأبي القاسم هبةالله ...

(ص٣٦٥) سطر (١٠) من أسفل: حيدر أباد. صوابه: حيدر آباد.

(ص٣٦٥) سطر (٦) من أسفل: الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات. صوابه: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. وسبق التنبيه عليها.

(ص٣٧٠) سطر (٥): بإشراف د. سعيد عبدالله الحميد. صوابه: بإشراف د. سَعد بن عبدالله الحميد.

◉ ما وهم فيه من تخريجات للأحاديث.

(ص١٠٦) حاشية سفلية رقم (١) السطر (٣): تفسير ابن أبي حاتم: ١٠/ ٣٢٨١؛ ر: ١٨٤٩٨. انتهى.

قلتُ: هل خفي على المحقِّق -وهو المتخصص في علم التَّفسير- أن هذا الموضع من «التَّفسير» لابن أبي حاتم الرازي من القسم الذي جمعه المحقق من كتب التفاسير التي تنقل عن ابن أبي حاتم لا سِيما «الدر المنثور» للسيوطي؟!

(ص١٢٨) حاشية سفلية سطر رقم (١٣): عند أبي داود في سُننه (٤/ ٢٩٣؛ ٤٥٠٩)، ومن طريقه البيهقيُّ في السنن الكبرى (٨/ ٩٦؛ ر: ١٦٠٤٦). انتهى.

قلتُ: فيه نظر؛ لأن الطبعة التي اعتمد عليها المحقق من «سنن أبي داود»، برواية اللؤلؤي، والحافظ البيهقي يروي «السنن» من طريق أبي بكر بن داسَة.

(ص١٣٢) حاشية سفلية رقم (٣) كتب: ... ن: تخريجه. انتهى. قلت: غفل المحقق عن تخريجه.

(ص١٩٤) حاشية سفلية رقم (١): أخرجه القزويني في أخبار قزوين في موضعين (٢/ ١٠١؛ ٢/ ٤٣٤) عن المؤلف؛ قال: ثنا أبو قتيبة... انتهى.

قلتُ: فيه نظر في موضعين:

الأول: الكثير من الأحاديث التي يذكرها القزويني في «التَّدوين في أخبار قزوين» غير متصلة إلى القزويني، بل يذكر في ترجمة المترجَم له بعض المرويات، وقد وقع في ذلك الكثيرُ من الباحثين اغترارًا برؤية الإسناد.

الثاني: أن الحديث أخرجه النَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى» (٣/ ٤٥٩)، (١٥٧٩) عن شيخه أبي حفص الفَلَّاس مباشرة، وقد وقع تصحيف في متن السَّند الذي نقله المحقق من «التدوين» ذكرته فيما اعتمد عليه من طبعات سقيمة ومبتورة.

◉ الضَّعف الظَّاهر في فهرس الأعلام.

يظهر بوضوح ضعف فهرس الأعلام، وعدم استقصاء ما ورد في النَّص المحقَّق من أعلام تُكُلِّمَ فيهم بجرح وتعديل، والكتاب يحتاج إلى إعادة فهرسة، وأذكُرُ من ذلك شيئًا يُسْتَدَلُّ به على ما بعده:

(ص٩٩) الصلت بن دينار.

(ص١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) سُليمان بن مهران الأعمش.

(ص١٠٦) أيوب.

(ص١٠٧) محمَّد بن عبدالله الأنصاري.

(ص١٠٩) أبو مسعود الأنصاري.

(ص١١٠) عبدالله بن عون

(ص١١٣) عمر بن الحكم.

(ص١١٣) موسى بن عبيدة.

(ص١٢٠) فطر بن خليفة.

(ص٢٧٤) حماد بن الجعد.

ووقع في (ص٣٤١) من فهرس الأعلام: - سالم أبو حفصة. صوابه: سالم بن أبي حفصة.

◉ ما خَفِيَ عليه من مصادر الحفظ الأصلية لبعض الأصول الخَطية المعتمَدة لديه في مناقل الدراسة والتَّحقيق.

۞ **«الأسامي والكُنَى» لأبي أحمد الحاكم الكبير** (ت٣٧٨هـ). قال (ص٣٤٣): نسخة مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة: رقم ٨٣٠. انتهى.

قلتُ: هو من محفوظات المكتبة الأزهرية بالقاهرة (١٣٨-٩٠٣٢) مصطلح.

۞ «**الضعفاء**»، **للبخاري** (ت٢٥٦هـ). قال ص٣٤٤: مصورة د. سالم العمّاري. انتهى.

قلتُ: هو ضمن مجموع برقم (٢٩٥) حديث محفوظ بالمكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية.

وهي نُسخة لا نَظِير لها في الدُّنيا؛ لأنها من رواية مُسَبِّح بنِ سَعِيدٍ وَرَّاقِ الإمامِ البخاريِّ، وبخطِّ وسماعِ عبدالملك بن أبي مُسلم بن أبي نَصر الْهَمْدَانِي النُّهَاوَنْدِي.

وقرأها الفقيهُ أبو عبدالله مموش بن الحُسين بن يُوسف الدَّرْبَنْدِي على الشَّيخ أبي عبدالله محمَّد بن أَبِي نَصْر الحُميديِّ. والله أعلم.

كتبه بأبها - حي البديع

محمود النحال أبو شذا

في ٣ ذي الحجة سنة (١٤٣٨هـ).

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: النُّسَخ الخَطية:

١- «**اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار**»: لأبي محمَّد عَبْدالله بن عليّ بن عَبْدالله الرُّشَاطِي، اللَّخْميِّ (ت٥٤٢هـ)، نسخة محفوظة في المكتبة الأحمدية، تونس، برقم (١٦٦٥).

٢- «**التَّعديل والتَّجريح لمن خَرَّجَ عنه البخاريُّ في الجامع الصَّحيح**»، تأليف: الفقيه الإمام الحافظ القاضي أبي الوليد سُليمان بن خَلَف الباجيِّ (ت٤٧٤هـ)، نسخة كان الفراغ منها يوم الثُّلاثاء الرابع عشر من شهر شوال سنة تسع وسبع مئة، محفوظة في مكتبة نور عثمانية، برقم (٧٦٦).

٣- «**كِتاب الاستِيعاب فِي مَعْرِفة الصَّحَابةِ وأسمائهم وأنسابهم وعيون من أَخْبَارِهم رضي الله عنهم أجمعين**»، تأليف: الحافظ أبي عُمر يُوسف بن عَبْدالله بن محمَّد بن عبدالبر النَّمري رضي الله عنه (ت٤٦٣هـ)، رواية رئيس المحدِّثين بقرطبة بل بالأندلس الحافظ الْحُسين بن محمَّد أَبِي علي الغساني الجيَّاني (ت٤٩٨هـ)، نسخة محفوظة في مكتبة آيا صوفيا، برقم (٤٥٤).

٤- «**كتاب الضُّعفاء مِمَّنْ يُنْسَب إلى الكَذِب وَوَضْع الْحَديث**... »، تأليف: أبي جعفر محمَّد بن عَمْرو العُقَيلي (ت٣٢٢هـ)، رواية أبي يعقوب يوسف بن أحمد الصَّيْدلاني، الْمَكِّي (ت٣٨٨هـ)، نسخة محفوظة بالزاوية العثمانية بمدينة طَوْلَقة، التابعة لولاية بِسْكَرة من صحراء الجزائر.

٥- «**كِتاب الضُّعفاء**»: عن أبي عَبْدالله محمَّدِ بن إسماعيل البخاريِّ (ت٢٥٦هـ)، رواية أبي جعفر مُسَبِّح بنِ سَعيدٍ البخاريِّ، نسخة ضِمن مجموع برقم (٢٩٥) حديث، محفوظة بالمكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية.

٦- «**كتاب حِلية الأولياء وطبقات الأَصْفِياء**»، تأليف: الإمام الحافظ أبي نُعَيْم أحمد بن عَبْدالله بن أحمد بن إسحاق بن مِهْران الأصبهانيِّ (ت٤٣٠هـ)، رواية أبي علي الحَسن بن أحمد بن الحَسن الحداد المقرئ (ت٥١٥هـ)، نسخة محفوظة في مكتبة داماد إبراهيم باشا، برقم (٢٨٨).

٧- «**كِتاب مِيزان الاعتِدَال في نَقْد الرِّجال**»: جَمْع الشَّيخ الإمَام العَالِم الحافِظ شمس الدِّين أبي عَبْدالله محمَّد بن أحمد بن عُثمان بن قايمَاز الذَّهبي رحمه الله، نسخة بخط المحدِّث الحلبي برهان الدِّين أبي الوَفَاء إِبْراهيم بن محمَّد بن خَليل، المعروف بِسِبْط ابن العَجمي

الشّافعي (ت٨٤١هـ)، فرغ من تعليقه يوم الخميس سابع ذي الحجة الحرام من سنة تسع وثمانين وسبع مئة بالمدرسة الشّرفية بناء شرف الدين ابن العجمي بحَلب، محفوظة بمكتبة مُراد بخارى، برقم (٩٢).

٨- «**مختصر كتاب اقتباس الأنوار للرُّشَاطِي**»: لأبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم الكِنَاني البِلْبِيسِيِّ الأصل القاهري (ت٨٠٢هـ)، نسخة بخطِّ مختصِرِه البِلْبِيسِيِّ، محفوظة في مكتبة رئيس الكتاب، برقم (٥٩٥).

ثانيًا: المطبوعات:

٩- «**إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال**»، تأليف: العلامة عَلاء الدين مُغْلطاي بن قليج بن عَبْدالله البكجريِّ، الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبدالرحمن عادل بن محمَّد، وأبي محمَّد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

١٠- «**الاقتِراح في بَيَان الاصطِلاح وما أُضِيف إلى ذلك من الأَحَاديث الْمَعدُودَة من الصِّحاح**»، تأليف: تقي الدين محمَّد بن عليٍّ الشّهير بابن دَقِيق العِيد (ت٧٠٢هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور قحطان عبدالرحمن الدُّوري، الناشر: دار العلوم للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م).

١١- «**الضَّوْء اللَّامع لأهل القرن التَّاسع**»، تأليف: المؤرِّخ الناقد شمس الدين محمَّد بن عبدالرحمن السخاويِّ (ت٩٠٢هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، لبنان، بيروت.

١٢- «**تارِيخُ مدِينة السَّلامِ وأخبَار مُحَدِّثيهَا وذِكْر قُطَّانِها العُلماءِ من غَيْر أهلِهَا ووَارِدِيهَا**»، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عليٍّ بن ثابت الخطيب البَغْداديِّ (ت٤٦٣هـ)، رواية أبي نصر الْمُعَمَّر بن محمَّد بن الحسين، الأنماطيِّ (ت٥١٤هـ)، حَقَّقه، وضَبَط نَصَّه، وعلَّق عَلَيه: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

١٣- «**تَهْذيب الكمال في أسماء الرجال**»: للحافظ المتقِن جمال الدين أبي الحَجَّاج يوسف بن عبدالرحمن المِزِّي (ت٧٤٢هـ)، حَقَّقه، وضَبَط نَصَّه، وعلَّق عَلَيه: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ- ١٩٨٣م).

٤١- «**جزء فِيه تسمية ما ورد به الشَّيْخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي دمشق من الكتب من روايته...** »: منسوب لمحمَّد بن أحمد بن محمَّد المالكي، الأندلسي، ضمن «كتاب الْحَافِظ الْخَطِيب البَغْدادي وأثرهُ في عُلوم الْحَدِيث»: الدكتور محمود الطحان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٨١م).

٥١- «**فَتحُ الْمُغيث بِشرح ألفِية الْحَدِيث**»، تأليف: الحافظ الْمُؤرِّخ شمس الدين أبي الخير محمَّد بن عبدالرحمن السَّخاوي الشافعي (ت٩٠٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الْخُضير، د. محمَّد بن عبدالله بن فهَيْد آل فهَيْد، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الرابعة (١٤٣٦هـ).

٦١- «**كتاب الأسامي والكنى**»، تصنيف: الحاكم أبي أحمد محمَّد بن محمَّد بن أحمد بن إسحاق الحافظ (ت٣٧٨هـ)، رواية أبي بكر أحمد بن علي بن محمَّد اليَزْدي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: خليل بن محمَّد العربي، وإبراهيم الصبيحي، الناشر: الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م).

٧١- «**كتاب الجرح والتعديل**»، تأليف: الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمَّد بن إدريس التَّميمي، الحَنْظليّ، الرَّازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلِّمي، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى (١٢٧٢هـ- ١٩٥٣م).

٨١- «**كتابُ السُّنن المعروفُ بالسُّنن الكُبرى**»: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شُعيب النَّسائيّ (ت٣٠٣هـ)، رواية جمع من تلاميذ المصنِّف، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م).

٩١- «**كِتابُ الْمَجْرُوحِين من الْمُحَدِّثين**»، تصنيف: أبي حاتم محمَّد بن حِبَّان بن أحمد، التَّميميّ، البُستيّ (ت٣٥٤هـ)، رواية أبي الْحَسن علي بن عُمر بن أحمد الدَّارقطني الحافظ إجازةً عنه (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السَّلفي، الناشر: دار الصُّميعي، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

٠٢- «**كِتاب الْمَعْرفة والتَّاريخ**»، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سُفيان البَسَوي (ت٢٧٧هـ)، رواية عَبْدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ النَّحوي (ت٣٤٧هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: الدكتور أكرم ضياء العُمريّ، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: (١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

١٢- «**كِتابٌ فِيهِ: عِلَل الحديثِ ومعرفة الفقهاءِ من الضِّعافِ مِمَّا اجتمعَ عليه العلماءُ من أهل البصرة**»: للإمام أبي حَفْص الفَلَّاس عَمْرو بن عليٍّ بن بَحْر السَّقَّاء البَصْري (ت٢٤٩هـ)، رواية محمَّد بن عبدالسَّلام الْخُشَنِيِّ القُرْطُبِيِّ (ت٢٨٦هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمَّد الطَّبراني، الناشر: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، المملكة العربية السعودية- المدينة المنورة- جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

٢٢- «**الْمُسْتدرك على الصَّحِيحين**»: للإمام الحافظ أبي عبدالله محمَّد بن عبدالله الحاكم النَّيسابوري (ت٤٠٥هـ)، رواية أبي بكر أحمد بن علي الشِّيرازِي، النَّيسابوري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م).

٣٢- «**مُعْجم البُلدانِ**»: للشَّيخ الإمام شِهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحمَويِّ، الروميِّ، البغداديِّ (ت٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م).

٤٢- «**معرفة السنن والآثار**»، تصنيف: الإمام الشيخ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، رواية أبي محمَّد عبدالجبار بن محمَّد الْخُوَاري، البيهقي (ت٥٣٦هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (٢٠١٠م).

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ

الحشر : ٧

وَقْفُ السُّنَّةِ وَالتُّرَاثِ النَّبَوِيِّ

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الشرفية، شارع الملك فهد (الستين)
عمارة أبا الخيل، الدور الثاني رقم ٢٠١

+966544179454
c4sunnah@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com